الفصل الأول

مقدمة في الاطارالنظري للمحاسبة

- تعريف المحاسبة.
- نظريات القيد المحاسبي.
- الاطراف المستفيدة من المحاسبة.
- فروع المحاسبة.
- الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- انواع الوحدات الاقتصادية وأشكالها القانونية.

تعريف المحاسبة (Accounting)

يمكن تعريف المحاسبة على انها: علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحديد وتحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مثبتة لها، ثم تصنيف هذه العمليات وتلخيصها، بحيث تمكن الوحدة الأقتصادية من تحديد ايراداتها ومصروفاتها، ومن ثم استخراج نتيجة اعمالها من الربح او خسارة عن فترة مالية معينة، وكذلك بيان المركز المالي لتلك الوحدة الأقتصادية في نهاية الفترة.

يتضح من التعريف السابق أن المحاسبة عملية تشمل ثلاثة نشاطات رئيسة، هي:

1. **تحديد وتحليل العمليات المالية عند حدوثها:** فالعمليات المالية هي العمليات التي تخص منشأة ما بحيث تترك اثرا ماليا مباشرا عليها يمكن قياسه بالنقود. بالمقابل فان العمليات غيرالمالية هي عمليات ليس لها اثر مالي مباشرعلى المنشأة ولايمكن قياسها بالنقود.

أمثلة على العمليات المالية:

- بيع بضاعة للزبائن.
- دفع رواتب الموظفين.
- دفع فاتورة الكهرباء.
- شراء أثاث.

أمثلة على العمليات غير المالية:

- مرض المدير.
- اخلاص الموظفين في العمل.
- نوعية المنتج.

2. **تسجيل العمليات المالية في الدفاتر من واقع مستندات مثبتة لها:** ان العمليات التي تم تحديدها في النشاط الأول والتي لها أثر مالي مباشر يجب تسجيلها في الدفاتر بطريقة منظمة.

ان وجود مستندات (أوراق ثبوتية) أمر اساسي لتسجيل العمليات. والمستندات هي الأوراق التي تستخدم لاثبات وقوع العمليات المالية، وتقسم الى نوعين حسب المصدر:

أ- أوراق ثبوتية داخلية المصدر، أي من داخل المنشأة مثل فواتير البيع.

ب- أوراق ثبوتية خارجية المصدر، تنشأ بسبب تعاملات المنشأة، مع الغير مثل فواتير الشراء.

---

3. تصنيف وتلخيص العمليات المالية التي تم تسجيلها في النشاط الثاني بحيث يمكن ايصال المعلومات المحاسبية الى المهتمين (المستفيدين) بها لاتخاذ القرارات المناسبة.

وعادة ما يتم ايصال هذه المعلومات المحاسبية الى المهتمين بها من خلال القوائم المالية (Financial Statements).

نظريات القيد المحاسبي:

1. نظرية القيد المفرد:

تقوم هذه النظرية على فرض عدم انفصال الوحدة الاقتصادية عن ملاكها. وعند التسجيل لاتنظر هذه النظرية الى الوحدة الاقتصادية باعتبارها طرف مستقل عن أطراف العملية، لذلك تثبت طرف واحد وهو الطرف الخارجي الذي تتعامل معه دون أن تنظر الى الطرف الثاني وهو الوحدة الاقتصادية نفسها.

تقوم هذه النظرية على اساس جرد موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية في بداية المدة وجردها مرة اخرى في نهاية المدة ويكون الفرق ربح او خسارة.

وتعد هذه النظرية غير كاملة لاتكفي لاستخراج المركز المالي للوحدة لاقتصادية الا بمقارة رأس المال في بداية المدة مع رأس المال في نهاية المدة المالية او في اللحظة المراد فيها استخراج رأس المال والارباح والخسائر ويتم ذلك باستخدام المعادلات الاتية:

رأس المال اول المدة = الموجودات اول المدة - المطلوبات اول المدة

رأس المال آخر المدة = الموجودات آخر المدة - المطلوبات آخر المدة

صافي الربح (الخسارة) = رأس المال أخر المدة - رأس المال اول المدة

2. نظرية القيد المزدوج:

يعرف مسك الحسابات على أساس القيد المزدوج بأنه نظام لمسك السجلات أو الدفاتر، حيث يتم فيه تسجيل كل من طرفي القيد المدين والدائن في نفس الوقت.

تقوم هذه النظرية على افتراض وجود شخصية معنوية مستقلة للمشروع عن مالكه. ووفقا لهذه النظرية فان كل عملية مالية تخلق حقا والتزاما، الحق مدين والاتزام دائن. أي عملية طرفان متساويان في القيمة ومختلفان في الاتجاه أحدهما مدين والاخر دائن. وسنركز على نظرية القيد المزدوج في الفصول القادمة بشكل التفصيل.

الفئات المستفيدة من المحاسبة:

1. **ادارة المشروع بجميع المستويات الادارية:** حيث تقوم المحاسبة بتزويد الادارة (العليا والوسطى والدنيا) بالبيانات والمعلومات اللازمة، والتي من شأنها مساعدتها في اتخاذ القرارات الحكيمة التي فيها مصلحة المنشأة. ان المعلومات المحاسبية المقدمة للأدارة تساعدها على القيام بمهامها الأساسية من التخطيط وتنظيم واشراف ومتابعة.
2. **أصحاب المشروع:** تقوم المحاسبة بتزويد اصحاب المشروع بالمعلومات التي تبين نتيجة أعمال المشروع خلال الفترة الماضية (هل حقق المشروع ربحا ام خسارة؟) كما تساعدهم في التعرف على الوضع المالي لاستثماراتهم، وبالتالي يمكنهم تقييمها بطريقة أفضل، واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء ذلك.
3. **الدائنون والموردون:** تساعد المحاسبة الدائنين والموردين في تحليل الوضع المالي للمشروع، وعندئذ يمكنهم اتخاذ قرارات تتعلق بامكانية الاقراض للمشروع، او زيادته، او تخفيضه او ايقافه بالاستفادة من تلك البيانات المحاسبية.
4. **الزبائن:** تساعد المحاسبة زبائن المشروع على معرفة الوضع المالي للمشروع واتخاذ قرار بشأن التعامل معه (الاستمرار في التعامل او التوقف عن التعامل).
5. **المستثمرون الحاليون والمرتقبون:** يستخدم المستثمرون المعلومات المالية للتعرف على البدائل المتاحة لهم لاختيار افضلها وتعد التقارير المالية أهم مصدر للمعلومات لاتخاذ قرارات شراء الاسهم او استمرارية الاحتفاظ بها او بيعها، حيث يتعرف المستثمرون على مدى تقدم المنشأة وقياس نتيجة أعمالها من ربح او خسارة وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشأت الاخرى المماثلة.
6. **المحللون الماليون:** تساعد المحاسبة هذه الفئة من خلال تمكينها من تحليل البيانات المالية وتقديم النصح والارشاد للمستثمرين بشأن الاستثمار، زيادة الاستثمار، او سحبه من المشروع.
7. **الجهات الحكومية:** يشرف عدد من الاجهزة الحكومية على بعض الانشطة الاقتصادية وذلك بموجب أنظمة ولوائح ومن أمثلة ذلك مصلحة الضرائب و دائرة الاحصاء...
8. **العاملون:** ان استمرارية المنشأة ونمائها وتحقيقها للارباح يساعد على تحقيق الامن الوظيفي للعاملين فيها ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم الامرالذي يدفع العاملين الى تتبع الوضعية المالية للمنشأة.

فروع المحاسبة:

1. **المحاسبة المالية:** هي ذلك الفرع الذي يهتم بتحليل وتسجيل العمليات المالية وتلخيصها بقصد قياس نتيجة النشاط المنشأة خلال فترة زمنية المعينة. فالقوائم المالية كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي عبارة عن مخرجات المحاسبة المالية، ومعلومات المحاسبة المالية توجه أساسا لاغراض وجهات الخارجية كالمستثمرين والدائنون والجهات الرقابية الحكومية.
2. **محاسبة التكاليف والادارية:** بدأ هذا الفرع من فروع المحاسبة بمحاسبة التكاليف والتي هدفها الرئيسي تحديد تكلفة الانتاج اما بشكل اجمالي اوعلى مستوى تكلفة الوحدة الواحدة ثم تطور الى المحاسبة الادارية فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بمحاسبة التكاليف حيث ان الاستخدام الاداري للمعلومات المحاسبية بدأ بأستخدام تكاليف المنتجات في اتخاذ القرارات الادارية الا ان الاستخدام الاداري لم يقتصر على تكاليف المنتجات او الخدمات بل تطور فيما بعد ليشمل جميع المعلومات المحاسبية التي تخدم الادارة في التخطيط والرقابة وقياس الاداء وهذا هو ما يسمى بالمحاسبة الادارية التي هي امتدادا لمحاسبة التكاليف.
3. **المحاسبة الحكومية:** من أهداف هذا الفرع توفير المعلومات المحاسبية الخاصة بالوحدات او الادارات الحكومية للتأكد من تحقيق الرقابة على الاموال العامة للدولة سواء كانت مصروفات او الايرادات.
4. **التدقيق:** الهدف من التدقيق هو التحقق من صحة والسلامة المعلومات المحاسبية بغرض ابداء رأي فني محايد بخصوص عدالة القوائم المالية في حقيقة تمثيلها لنتائج الاعمال والمركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية وذلك لاضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بتلك القوائم وبالتالي امكانية الاعتماد عليها من جانب مستخدميها.
5. **المحاسبة الدولية :** تركز المحاسبة الدولية على الموضوعات الخاصة بالتجارة الدولية، وقد ظهر هذا الفرع المحاسبي نتيجة لظهور الشركات متعدد الجنسيات. يختص المحاسبة الدولية بإعداد القوائم المالية الموحدة ومحاسبة العملات وفروق العملة.

الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

1. **فرض الوحدة المحاسبية:** يفترض مفهوم الوحدة المحاسبية ان الوحدة الاقتصادية تعتبر محاسبيا كيانا اقتصاديا مستقلا عن ملاك او اصحاب تلك الوحدة، وبالتالي فان موجودات او ممتلكات الوحدة الاقتصادية مستقلة عن ممتلكات اصحابها. بل ان الفصل بين الوحدة الاقتصادية واصحابها يتضمن ان يعامل اصحابها في تعاملاتهم معها محاسبيا معاملة الغير.

فعندما يسحب المالك مبالغ او اي شئ له قيمة مالية من الوحدة الاقتصادية فانه يجب تسجيل ذلك محاسبيا على المالك. وعندما يضيف مبالغ او اي اصل من الأصول في الوحدة الاقتصادية يسجل له على الوحدة الاقتصادية. العلاقة بين المالك والوحدة الاقتصادية التي يملكها عادة تنظم عن طريق حساب يسمى حساب جاري المالك.

2. **فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية:** يفترض مفهوم الاستمرارية ان الوحدة الاقتصادية مستمرة بأعمالها العادية الى وقت غير محدد ما لم تظهر بوادير تشير الى عكس ذلك. ولاشك ان الوحدات الاقتصادية الناجحة تمتد حياتها لعشرات السنين. ويترتب على هذا الافتراض تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية لقياس الأصول تبقى بتكلفة شرائها او اقتناءها ومن ثم يتم في الدفاتر تجاهل تغيرات الاسعار.
3. **فرض وحدة القياس النقدي:** تستخدم المحاسبة الوحدات النقدية اساسا للقياس وتتمثل الوحدات النقدية في العملات المختلفة التي يتم تداولها في حياتنا الاقتصادية (الدينار العراقي مثلا). وهذا يعني ان المحاسبة تعترف وتثبت في دفاتر الوحدة الاقتصادية فقط تلك العمليات التي يمكن التعبيرعنها بوحدة النقد. الا ان ما يؤخذ على هذا المفهوم عدم امكانية تسجيل العمليات التي لايمكن تمثيلها بقيم نقدية كما يؤخذ عليه افتراض استقرار وحدة القياس النقدي وتجاهله للعوامل الاقتصادية التي تغير في القوة الشرائية لوحدة النقد مثل التضخم. وهذا دفع المفكرين والهيئات المحاسبية المختصة الى اظهار القوائم المالية المعدلة حسب القوة الشرائية للوحدة النقدية.
4. **فرض الفترة المحاسبية:** الوحدات الاقتصادية الناجحة قد تستمر لعشرات السنوات. ولأغراض كثيرة مختلفة يلزم معرفة مقدار أرباح الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي بصفة الدورية حيث لايمكن الانتظار حتى نهاية حياتها لمعرفة ذلك.

لذا كان لابد من تقسيم عمر الوحدة الاقتصادية الى فترات دورية متساوية وقد جرت العادة على العمل بما يسمى بالسنة المالية او الفترة المحاسبية، يتم في نهايتها اعداد التقارير المالية ونتائج العمليات بهدف قياس مدى النجاح والنمو الذي حققته.

5. **مبدأ التكلفة التاريخية:** يقصد بالتكلفة التاريخية جميع النفقات والمصروفات التي تكبدتها الوحدة الاقتصادية في الحصول على الأصل وحتى أصبح جاهزة للاستخدام. ففي ظل هذا المفهوم تسجل الاصول (الاراضي ، المباني ، السيارات...) بتكلفتها التي تكبدتها المنشأة في سبيل الحصول عليها وتبقى مسجلة في الدفاتر بتلك القيمة الى حين الخلاص منها عن طريق البيع او الاهلاك او النفاد او التقادم او غيرها من الاسباب. ونتيجة لارتفاع معدل التضخم في بعض الدول نادي بعض المفكرين بتطبيق مفاهيم أخرى مثل القيمة السوقية أو القيمة الاستبدالية الا أن هذا النداء لم يجد له صدى نظرا لان تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية يحقق الموضوعية الذي من شأنه زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.
6. **مبدأ الاعتراف بالايراد:** يتضمن هذا المفهوم بالايراد ومن ثم تسجيله في الدفاتر الا بعد ان يتحقق فعلا ويتم تحقق الايراد عندما يتم تبادل السلعة او تؤدي الخدمة. وبصفة عامة يتحقق الايراد عند حصول عملية التبادل المادي ويتوفر الدليل الموضوعي على ذلك.
7. **مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات:** يتطلب مفهوم مقابلة الايرادات بالمصروفات تحميل ايراد كل فترة محاسبية بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق ذلك الايراد، بصرف النظرعن واقعة التسديد، ويعتبرمفهوم المقابلة الاساس الرئيسي لمحاسبة الاستحقاق لذا وجب الاشارة الى أسس قياس الايرادات والمصروفات والتي تتمثل في أساسين هما:
   أ- **أساس الاستحقاق:** لتطبيق مفهوم المقابلة تم تطوير أساس الاستحقاق وطبقا لهذا الاساس يتم الاعتراف بالايراد ويتم تسجيله في الدفاترعند تحققه سواء تم تحصيله في شكل نقدي أم لا. كذلك يتم الاعتراف بالمصروفات التي تم تحملها في سبيل الحصول على الايراد وتسجل في الدفاتر بصرف النظرعما اذا كانت هذه المصروفات قد دفعت فعلا أم لا. وهذا الاساس هو المستخدم في المحاسبة المالية في المنشأت الهادفة للربح.
   ب- **الاساس النقدي:** وطبقا لهذا الاساس لايتم الاعتراف بالايراد الا اذا تم تحصيله فعلا على شكل نقود. كذلك لا يتم الاعتراف بالمصروفات الا اذا دفعت فعلا. وبالتالي فانه لا يتم تسجيل المصروفات والايرادات خلال الفترة المحاسبية الا عندما يتم سدادها او تحصيلها بالفعل نقدا. وقد يكون الاساس النقدي مناسبا للمشروعات الصغيرة جدا، كما يستخدم في المحاسبة للمهنيين كالاطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين القانونيين وفي المحاسبة الحكومية والمنظمات الغير هادفة للربح.
8. **مبدأ الحيطةوالحذر:** يقضي هذا المفهوم بالاخذ بالحيطة والحذرعند مقابلة الايرادات بالمصروفات حيث يتم الاخذ في الاعتبار الخسائرالمتوقعة بينما يتم تجاهل المكاسب المحتملة (المتوقعة) الى

حين تحققها الفعلي اي لايعترف الا بالمكاسب المحققة فعلا. وخيرمثال لتطبيق هذا المفهوم مبدأ تقييم بضاعة اخر المدة بسعرالسوق او التكلفة أيها أقل.

9. **مبدأ الافصاح التام:** يقصد بالافصاح التام ضرورة الافصاح عن كافة البيانات والمعلومات التي تعتبر هامة وضرورية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. ويتم الافصاح عن المعلومات سواء في القوائم المالية او الايضاحات التي ترفق بها. اما نوعية وكمية المعلومات التي يجب الافصاح عنها فهي في الواقع موضوع جدل نظرا لعدم وجود معايير ومقاييس محددة ودقيقه لهذا الافصاح بل الامر متروك لتقديرالمدقق.

انواع الوحدات الاقتصادية وأشكالها القانونية:

تختلف الوحدات الاقتصادية فيما بينها من حيث طبيعة النشاط، والملكية، والشكل القانوني وفيما يلي نسلط الضوء على ذلك.

أ- يمكن تقسيم الوحدات الاقتصادية حسب طبيعة النشاط الى مايلي:

1) **وحدات النشاط التجاري:** وهي تلك التي ينحصرنشاطها في شراء وبيع السلع بدون ادخال تعديلات عليها. ومن امثلتها شركات الحبوب والمواد الغذائية والملابس والاجهزة المنزلية والمكتبية والاثاث... الخ.
2) **وحدات النشاط الصناعي:** وتقوم بشراء المواد الاولية ثم تجري عليها عمليات صناعية لتحويلها الى سلع جاهزة او شبه جاهزة.
3) **وحدات النشاط الخدمي:** ويمثل النشاط الرئيسي لتلك الوحدات في تقديم الخدمات للعملاء اي انها لا تتعامل مع المنتجات او السلع ومن امثلة ذلك البنوك وشركات التأمين والسياحة والنقل ووحدات الخدمات المهنية مثل المحاماة والطب والمحاسبة والهندسة.

ب- يمكن تقسيم الوحدات الاقتصادية حسب شكل الملكية والتنظيم القانوني الى مايلي:

1) **المنشأت الفردية:** وهي المنشأت التي يملكها شخص واحد، يقوم بدورالمالك والمدير في آن واحد، ويوجد هذا الشكل عادة في المشاريع صغيرة الحجم سواء كانت بيع بالتجزئة او تقديم خدمات. ولا يوجد فاصل قانوني بين المشروع ومالكه، الا ان المبادئ والمفاهيم المحاسبية تنظر دائما للوحدة الاقتصادية باعتبارها شخصية مستقلة عن المالك بغض النظرعن الشكل القانوني للملكية.

2) **شركات الاشخاص (التضامن):** وهي الشركات التي يملكها اكثر من شخص واحد وتتحدد العلاقة بين الشركاء بموجب عقد الشركة الذي يحدد حصص كل من الشركاء في رأس المال وتوزيع الارباح والخسائر وناتج التصفية. ومن الناحية القانونية لايوجد فاصل قانوني بين الشركة والشركاء فحالها حال المنشأت الفردية حيث يعد كل شريك مسئول مسئولية مطلقةعن كافة ديون والتزامات الشركة حتى في أمواله الخاصة (مسئولية غير محدودة).

3) **شركات الاموال:** وتسمى شركات مساهمة عامة وهي الشركات التي يملكها أكثر من شخص بحد أدنى يحدده القانون، ويقسم رأسمالها الى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول اوالانتقال من شخص الى اخر. وتتحدد مسئولية كل مساهم بقيمة الاسهم التي يمتلكها فهي شركة ذات مسئولية محدودة. فالمساهم عليه مسئولية محدودة بمقدار ما ساهم به في الشركة، وغير مسئول عن ديون الشركة بل الشركة تتحمل هذه المسئولية.